عبد المنعم علي عيسى

500 يوم على الحرب الأوكرانية

حددت موسكو أهدافها حين الإعلان عن «العملية العسكرية الخاصة» في أوكرانيا يوم ٢٤ شباط ٢٠٢٢ من تلك العملية بأمرين اثنين أولاهما مواجهة تقدم ناتو» شرقاً باتجاه حدودها عبر سعي الغرب لضم أوكرانيا إلى عضويته، وثانيهما دعم استقلال إقليمي دونتيسك ولوغانسك وقبول انضمامهما إلى أراضيها، ومن المؤكد الآن أن تبلور جذور الصراع الحديثة مع أوكرانيا كان فعلاً حاكماً في تحديد ذينك الهدفين، ففي العام ٢٠١٤ قام الغرب بدعم «ثورة ملونة» في أوكرانيا أطاحت بحليفها فيكتور يانوكوفيتش في غضون خمسة أيام امتدت ما بين ١٨ – ٢٣ شباط من ذلك العام لتحل محله قيادة لم تتأخر موسكو في توصيفها على أنها زمرة من «الفاشيين»، وفي واقع الحال كانت الروائح التي فاحت من تلك التظاهرات تشي بالكثير مما يبرر ذلك التوصيف الروسي، من نوع رفع صور شخصية للقومي الأوكراني المتعصب ستيفين بانديرا الذي سبق له أن تحالف مع النازيين زمن الحرب العالمية الثانية.

بدا أن تجنب الصراع، مع وصول فلاديمير زيلينسكي إلى سدة السلطة في كييف العام ٢٠١٩، أمر من الصعب حدوثه، فالأخير راح يبدي ميلاً كبيراً باتجاه الغرب بدرجة لا تراعي قواعد «الجيوبوليتك» التي تختطها الجغرافيا ثم يلونها التاريخ خصوصاً أن «النظريات» و«التنبوءات» التي راحت تفوح من دوائر غربية قريبة من فرع صناعة القرار كانت تحمل معها توقعات بـ«مصير أسود» ينتظر الجغرافيا والكيان الروسيين.

الآن بعد مرور خمسمئة يوم على الحرب الأوكرانية، تتبدى حقيقة صارخة هي أن تطوراتها لم تعد تتيح الوقوف عند الأهداف التي ارتسمت لها منذ بدئها، فالمنحنى البياني لـ«النار» اتخذ خطاً تصاعدياً بدرجة تهدد بإمكان وصوله إلى مستويات لم تكن متوقعة إبان رسم الخطط والخرائط، ولعل مخرجات قمة «ناتو» في العاصمة الليتوانية يوم ١١ تموز الجاري كافية لتبرير ذلك التوصيف بدرجة كافية، ولذا يمكن الجزم بأن التوصيف الروسي لما يجري على الأرض الأوكرانية لم يعد يصلح عنواناً لهذا الأخير سواء اعترفت موسكو بذلك أم لم تعترف، فما يجري عملياً بات توصيف الحرب قليلاً عليه إلا إذا ارتقى الأخير بـ«العالمية المصغرة» التي يريد الغرب لها أن تتأجج ويتسع مدى النار فيها لكن مع الحرص على ألا يخرج الأمر عن ضوابط محددة يبدأ حدها الأول عند ضرورة استمرار «النزف» الروسي فيما حدها الثاني يقف عند وجوب ألا يصل هذا الأخير لحدود يجد فيها الروس أنفسهم أمام خيار وحيد لا ثان له، ولذا فإن تلك العملية – الحرب، مرشحة للاستمرار إلى أمد من الصعب التكهن بالوقت الذي سيحمل معه تباشير النهاية قياساً لمعطيات عدة، فتلك العملية، أفرزت من حيث النتيجة محورين أساسيين راحا يختطان موازين قوى دولية جديدة أولاهما غربي أوروبي أطلسي سرعان ما اجتذب إليه كلاً من اليابان واستراليا وكوريا الجنوبية لاعتبارات تتعلق بقضايا أمنية واقتصادية، وثانيهما روسي صيني إيراني راح هو الآخر يستقطب العديد من الدول التي تصنف العديد منها على لوائح «الاقتصاديات الواعدة»، فيما العلاقة بين المحورين بدت تناحرية في مؤشر على اختلال الموازين وتعذر الاعتراف بالجديدة منها، وهذه شمل بالتأكيد فرصة لإيجاد توازنات دولية جديدة سوف يسعى الغرب، بكل ما يملك، لمنع تبلورها ورسوها على صيغة ثابتة ستشكل، فيما لو حصلت، مخاضاً لولادة عالم جديد مختلف في تراسيمه وبناه عن ذاك الذي قام مطلع العام ١٩٩١ وصولاً إلى شباط ٢٠٢٢، الأمر الذي يفسر كل هذا الدعم الغربي لأوكرانيا والذي فاق كل التوقعات، والراجح هنا هو أن السقوف التي بلغها فيما مضى، على ارتفاعاتها الشاهقة، لن تمثل «النروة» التي سيبلغها هكذا مسار.

بعد مرور ٥٠٠ يوم على انطلاق الحرب الأوكرانية يمكن القول إن النتائج المستحصلة منها عديدة ولعل أبرزها أن الغرب، الذي كان يعاني من تناقضات واسعة فيما بين أطرافه على ضفتي الأطلسي، استطاع أن يستعيد جزءاً كبيراً من وحدته مما تظهره الكثير من المحطات التي تخللتها تلك الحرب، ثم استطاع أن يدخل القوة الروسية في دائرة الاستنزاف بل ووضع سياساتها في سياقات هي أقرب لأن تكون ردود أفعال بدلاً من أن تكون أفعالاً تبنى على شروط وموجبات ووقائع، ثم إن التداعيات التي تركتها الحرب على الداخل الروسي راحت تنبئ باحتمالات بروز ظواهر من شأنها أن تؤسس لتفسخات في البنيتين العسكرية والسياسية للمجتمع لسوريه، وشراحة فرنسا الكاملة في العدوان على سوريه، من خلال دعمها المجموعات الإرهابية والميليشيات الانفصالية.

كان قد دخلها هو الآخر خصوصاً على الضفاف الأوروبية التي راحت اقتصادياتها تنوء تحت أثقال بات من الثابت، إذا ما طال أمد الحمل، أنها ستؤدي إلى انكسارات في «الأضلاع» هذا إن لم يؤد الفعل إلى عطب في «المحور» الحامل لها مما تشي به حالة اللا استقرار التي تعيشها القارة العجوز، فعلى الرغم من المظاهر التي راحت تتخذها تلك الحالة إلا أن الجذور تكمن في تراجع أداء الاقتصادات بعد ارتفاع أسعار الطاقة أولاً ثم بفعل ارتفاع تكاليف الدعم الذي تقدمه حكوماتها لكيف، وفي المقلب عينه سنرى أن مجمل التداعيات على الداخل الروسي، التي راح الغرب يراهن عليها بشكل كبير كما أظهره تمرد «الفاغنر» أواخر شهر حزيران الماضي، لم تكن بالقدر الذي يمكن الرهان عليه، أقله حتى الآن، ما تظهره الطريقة والسرعة، التي حلت بها حادثة التمرد آنفة الذكر، ومن المؤكد أن بوتين ما بعد ٢٥ حزيران بات «قيصراً» بدرجة أعلى من تلك التي كان عليها قبل هذا التاريخ الأخير.

فيما يخص استعادة الغرب لوحدته فالأمر يبدو مرحلياً أو مؤقتاً أكثر من كونه تلاقيات عند النهج والمصالح والثقافة.

يمكن القول إن الحرب وما ستؤول إليه في خواتيمها سوف تقرر مصائر شعوب ودول وكيانات برمتها فالفعل، الحرب، بات في مراميه البعيدة يهدف إلى تغيير قواعد اللعبة العالمية الراسمة عادة لأحجام وأدوار وأثقال، هذه الأخيرة، وفي ذاك يبدو فعل الانتظار والترقب، فحسب، سياسة سلبية هي أقرب لأن تكون قبولاً بـ«تلاشي الأنوار».

داعش يجبر الأطفال على الزواج بسن لا يتجاوز ١٤ عاماً لزيادة أنصاره

٦٠ حالة ولادة شهرياً في «الهول» والخطورة في قسم السوريين والعراقيين

كشفت مصادر إعلامية معارضة أمس، عن إجبار مسلحي تنظيم داعش الإرهابي المحتجزين في «مخيم الهول» الذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في شرق الحسكة، أطفالهم على الزواج لزيادة أعداد أنصارهم وعدم انهيار فكره لعدة أجيال قادمة، مشيرة إلى أن المخيم يشهد ٦٠ حالة ولادة شهرياً.

وذكرت المصادر، أن مخيم «الهول» يعد من أخطر المخيمات في العالم، حيث تنتشر فيه كل أشكال العنف، وأيضاً أطفال من عائلات مسلحي تنظيم داعش أو ما يطلق عليهم تسمية «أشبال الخلافة» الذي صب التنظيم تركيزه عليهم في خطوة لتوريث أفكاره للجيل القادم.

وأضافت المصادر: إن هؤلاء الأطفال يجبرون على الزواج بأعمار صغيرة تصل لا يتجاوز ١٤ عاماً لزيادة من أجل زيادة نسل التنظيم، حيث بلغ عدد المقيمين في المخيم وفق آخر الإحصاءات ٥١ ألف نسمة ضمن ١٤ ألف عائلة بينهم ٣٢ ألف طفل، على حين في «قسم الأجانب» منه ٧٦٥٢ شخصاً ضمن ٢٣٥٤ عائلة من بينهم ٥٢٨٠ طفل.

حسب المصادر، فإن الأرقام الآنفة الذكر تشير إلى تزايد نسبة الأطفال وهذا يدل على أن التنظيم ونساء مسلحيه ومتزعميه يعملون بشكل جدي على زيادة عدد الأطفال ضمن المخيم الذي كان أحد طرق التنظيم للاستمرار وعدم انهيار فكره لعدة أجيال قادمة.

وللحد من هذا العملية، أشارت المصادر إلى أن ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تهيمن عليها ميليشيات «قسد»، تعمل على إخراج هؤلاء الأطفال من تلك البؤرة بعد بلوغهم سن ١٢ عاماً ونقلهم لمراكز إعادة التأهيل في مناطق الميليشيات في شمال وشمال شرق سوريا الذين يتم استغلالهم من نساء التنظيم لزيادة النسل وإجبارهم على الزواج.

ونقلت المصادر عن مسؤول ما يسمى «مكتب العلاقات في مركز الفرات للدراسات» المدعو وليد جولي قوله: «المجتمع الدولي يوجه الاهتمام بشكل كبير لقسم المهاجرات في مخيم الهول، لكن هناك خطورة كبيرة في قسم السوريين والعراقيين، وذلك لأنهم غير مقيدين بالضوابط التي وضعتها الإدارة الذاتية، هم أحرار الآن في التراوح وزيادة النسل والتدريب لتحويل الأطفال إلى جيل قد يكون أخطر من التنظيم، قبل السقوط الجغرافي».

وأضاف: إنه وفقاً للتقارير البحثية التي وصلوا إليها في «الهول»، كانت نسبة الولادات أعلى بكثير من النسب في المجتمعات الطبيعية مقياساً بعددهم البالغ ٥١ ألف نسمة، بسبب تعدد الزوجات وتزويج الأطفال، مشيراً إلى أن هناك توجيهاً محدداً «على ما يبدو» من متزعمي التنظيم كإستراتيجية جديدة في محاولة لإعادة بناء دولتهم المزعومة «دولة الخلافة».

بدورها قالت مديرة مؤسسة «TBP» الأميركية المعنية بشؤون ضحايا الحرب في مناطق شمال وشرق سورية لامارا أركندي في تصري مماثل نقلته المصادر المعارضة: «يشهد مخيم الهول شهرياً ٦٠ حالة ولادة، أي إن المخيم شهد منذ ٢٠١٩ نحو ٢٥٠٠ حالة ولادة، وتستمر حالات الولادة حتى الآن، وحتى الإناث من أطفال التنظيم يشكلن خطراً فالطفلة مجهولة النسب ستتزوج بعد عدة سنوات وتنجب أطفالاً مجهولي النسب أيضاً».

وشددت على أهمية إعادة تأهيل الأطفال، ولكنها قالت: إن هذه العملية تحتاج لميزانية كبيرة تعجز عنها «الإدارة الذاتية» التي افتتحت ٣ مراكز في المنطقة.

وكالات

«النصرة» يدد الهدوء في «خفض التصعيد» .. ومدفعية الجيش دكت مواقعه في الغاب والنيرب

إصابة سبعة أشخاص باقتتال بين عائلتين شمال حلب.. ومقتل مسلح من «قسد» بدير الزور

| حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

بدد تنظيم جبهة النصرة الإرهابي الهدوء الذي ساد منطقة «خفض التصعيد» ليومين متتاليين عبر استئناف خروقاته لاتفاق وقف إطلاق النار، ما حدا بالجيش العربي السوري إلى الرد، في حين دفع الجيش بتعزيزات إضافية إلى بادية الميادين بريف الزور لتكثيف عمليات تمشيط البادية من فلول الدواعش.

وأكد مصدر ميداني لـ«الوطن» أن وحدات الجيش العاملة بقطاع ريف حماة من منطقة «خفض التصعيد»، دكت بالمدفعية الثقيلة أمس مواقع «النصرة» في محاور التماس ومحيط قرية الزيارة بسهل الغاب الشمالي الغربي، في حين استهدفت الوحدات العاملة بريف إدلب مواقع للإرهابيين في كنصفرة وسفوهن وبينين والنيرب وسان ومجدلية بريف إدلب الجنوبي.

وأوضح المصدر أن مجموعات إرهابية مما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» التي يقودها «النصرة» كانت اعتدت بقذائف صاروخية على نقاط عسكرية في محاور التماس بسهل الغاب، وفي ريف إدلب الشرقي، في كسر لحالة الهدوء شبه التام الذي خيم في تلك المحاور والقطاعات ليومين، وهو ما استدعى الرد المناسب من الجيش.

وفي البادية الشرقية، بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش دفع بتعزيزات إضافية من عديده وعتاده إلى بادية الميادين، مواصلاً عملياته في تمشيط بادية دير الزور من تنظيم داعش الإرهابي، موضحاً أن الدواعش تكبدوا خسائر فادحة خلال عمليات التمشيط.

من جهة ثانية، قتل مسلح من ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية –قسد»، على يد مسلحين مجهولين في بلدة العزبة شمال دير الزور.

ونقلت وكالة «نورث برس» التابعة لـ«قسد» عن مصدر من الميليشيات في البلدة، أن مسلحين مجهولين يستقلان دراجة نارية استهدفا بالأسلحة الرشاشة سيارة عسكرية لـ«قسد» على الطريق العام بالبلدة، ما أسفر عن فقدان معن الجابر (٣٨عاماً) حياته، وهو أحد مسلحي «قسد» كان موجوداً داخل السيارة المستهدفة.

وفي الآونة الأخيرة، شهدت أرياف دير الزور تزايداً في حالات الاستهداف التي تطول وجهاء العشائر وكتاباً مدنيين ومسلحي «قسد» وموظفي ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تهيمن عليها الميليشيات.

وقبل يومين، تعرضت دورية لميليشيات «الأسايش»، التابعة لـ«قسد»، لهجوم بالأسلحة الرشاشة ببلدة غرانيج بريف دير الزور الشرقي.

على ضفة موازية، ومع تصاعد حالة الفلتان الأمني والفوضى في المناطق التي تحتلها تركيا وتنتشر فيها فصائل موالية لها، اندلعت أمس اشتباكات بالأسلحة الرشاشة، بين عائلتين في قرية العزيزية التابعة لناحية أخترين شمال حلب، على خلفية مشاجرة سرعان ما تطورت لإطلاق نار بين الطرفين، ما أدى لإصابة سبعة أشخاص.

وتدعي الحكومة التركية أن أخترين من المناطق الآمنة التي ترحل اللاجئين السوريين قسراً إليها ويوجد فيها ما يسمى «الجيش الوطني» الموالي لأنقرة، في حين هي إحدى أكبر بؤرة للفساد والانفلات الأمني.

الجيش العربي السوري دك بالمدفعية الثقيلة أمس مواقع «النصرة» بقطاع ريف حماة من منطقة «خفض التصعيد» (عن الانترنت)

وكالات

«ينى شفق» التركية: بحجة «الخطر الروسي» واشنطن تعزز قواتها في سورية لحماية «قسد»

اعتبرت صحيفة «ينى شفق» التركية أن واشنطن تتذرع بحجج واهية لإرسال ٢٥٠٠ جندي إلى شمال سورية، في حين الهدف الحقيقي هو تعزيز وجودها العسكري وحماية ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» المرتبطة بها.

وحسب تقرير لـ«ينى شفق» أمس فإن الولايات المتحدة الراعية لميليشيات «قسد» تتخذ «خطوة فاضحة تلو الأخرى»، مشيرة إلى إعلان الولايات المتحدة مؤخراً عن إرسال ٢٥٠٠ جندي إضافي إلى مناطق انتشار هذه الميليشيات التي تعتبرها الإدارة التركية منظمة إرهابية وترى فيها واشنطن حليفاً في «الحرب على الإرهاب».

ووفق التقرير فإنه رغم الإعلان عن أن تلك القوات ستعمل في شمال سورية والعراق، فقد تبين أن الولايات المتحدة قامت مؤخراً بأعمال تحصين جادة في هذه المنطقة من أجل تأمين الميليشيات، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة، متذرعة بخطاب «تعرضها للمضايقات والتهديدات» من روسيا وإيران، أرسلت عشرات الشاحنات المحملة بالمعدات العسكرية إلى المنطقة.

ونقلت الصحيفة أن شتم واشنطن أنقرة صواريخ «فيمارس» في أكبر قاعدة لقوات الاحتلال الأميركي في المناطق الخاضعة لسيطرة ميليشيات «قسد» في دير الزور.

والأحد الماضي، أكدت شبكة «٧ تيوز» الأمريكية، أن الجيش الأميركي أرسل ٢٥٠٠ جندي من الفرقة «الجيلية العاشرة» إلى سورية والعراق، وأنهم في طريقهم إلى القواعد الأميركية هناك.

في سياق متصل، زعم مسؤولون أميركيون أن مقاتلة روسية حلّقت على مسافة «قريبة جداً» من طائرة استطلاع أميركية في الأجواء السورية، «ما عرّض حياة الجنود الأميركيين الأربعة الموجودين فيها للخطر».

ونقلت وكالة «أسوشيتد برس» الأمريكية عن المسؤولين الأميركيين من دون أن تسميهم تأكيدهم أن «مقاتلة روسية حلقت في مسافة قريبة جداً من طائرة استطلاع أميركية في الأجواء السورية، واضطرتها إلى العبور عبر مطبات هوائية، ما وضع حياة أربعة أفراد من طاقم الطائرة الأميركية في «خطر» معتبرين أن «هذا الحادث بمثابة تصعيد كبير من روسيا، بعد سلسلة من المواجهات بين الطائرات الروسية والأميركية فوق سماء سورية في الأسابيع الأخيرة».

وسبق أن نشر مركز التنسيق الروسي في حميميم بيانين في أقل من أسبوع حذر فيهما من أن رحلات الطائرات الأميركية في الأجواء السورية، تعرّض الطيران المدني للخطر.

وكالات

تحدثت عن تنسيق بين «قسد» والجيش العربي السوري عبر الجانب الروسي

«الإدارة الذاتية»: ندعو دائماً للحوار ولكن لا توجد حالياً مفاوضات مع الحكومة!

أعلنت ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية الخاضعة لسيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» أنه لا توجد حالياً مفاوضات مع الحكومة السورية.

ونقل موقع «باسنيوز» الكردي عما يسمى «الرئيس المشترك لدائرة العلاقات الخارجية في «الإدارة الذاتية»، بدران جيا كورد قوله في تصريح صحفي: «إن هدفنا هو تغيير السياسة الداخلية، وتغيير الدستور، بحيث يكون هذا الدستور ضامناً لحقوق جميع المكونات (...) الموجودة في سورية، لذلك ما زلنا متمسكين بهذا الموقف».

وذكر جيا كورد أنه في المرحلة الراهنة بين هناك أي متغيرات في مستوى المباحث أو التفاهم بين «الإدارة الذاتية» والحكومة السورية، ولا يوجد أي تفاوض سياسي أو أي حوار أو اتفاق.

وأشار إلى أن هناك تنسيقاً بين ميليشيات «قسد» والجيش العربي السوري عبر الجانب الروسي، لكن ذلك لا يعتبر تفاهماً مع الحكومة السورية، ولفت إلى أنهم يدعون دائماً للحوار مع الحكومة.

وفي السنوات الأولى للحرب الإرهابية على سورية استغلت أحزاب كردية في شمال وشمال شرق سورية الوضع أبرزها «حزب الاتحاد الديمقراطي – يا ب ا ط» وقامت بتشكيل ما سمته «الإدارة الذاتية» في المناطق التي تسيطر عليها بدعم من الاحتلال الأميركي.

وتعتبر «قسد» الذراع العسكري لتلك «الإدارة»، في حين تتخذ ما يسمى «مجلس سورية الديمقراطية– مسد» واجهة سياسية لها.

وتسيطر تلك «الإدارة» على أكبر وأبرز حقول النفط والغاز في شمال وشمال شرق سورية، وتعمل مع الاحتلال الأميركي على سرقة إنتاج تلك الحقول وكذلك كميات النفط التي تنتجها تلك المنطقة ومن ثم تهريبها إلى شمال العراق.

في الأثناء وحسب وكالة «نورث برس» الكردية أكدت «قسد» ضرورة رفع مستوى تنسيقها مع القوات الروسية في مناطق غربي الفرات لأنها طرف ضامن لاتفاقية وقف إطلاق النار شمالي سورية، وذلك خلال اجتماع ما يسمى «المجلس العسكري» بحضور متزعمها المدعو مظلوم عبدي.

وذكر المركز الإعلامي لـ«قسد» في موقعه أن الاجتماع بحث «تداعيات مواصلة الاحتلال التركي هجماته واتساع نطاقها ومسؤوليات الأطراف الدولية فيها، وعليه تم تأكيد ضرورة رفع مستوى التنسيق مع القوات الروسية في غرب الفرات كطرف ضامن لمنع التصعيد».

وفي عام ٢٠١٩ وقعت موسكو اتفاقاً لوقف إطلاق النار في شمال شرقي سورية مع الإدارة التركية، عقب غزو الأخيرة لمدينتي رأس العين شمال شرق الحسكة وتل أبيض شمال الرقة، وبعد تفاهمات مع «قسد» دخلت قوات للجيش العربي السوري وأخرى روسية إلى مدينتي منبج وعين العرب بريف حلب وعدد من مناطق القامشلي.

وزعم المركز أن محاولات التقارب بين الحكومة السورية والإدارة التركية للتطبيع بين الطرفين «ليست سوى بداية جديدة لتأزيم الوضع الإنساني والسياسي على الساحة السورية».

وأشار إلى أنه تم خلال الاجتماع بحث تهديدات خلايا تنظيم داعش وما سماه «الجهود المشتركة» مع «التحالف الدولي» المزعوم الذي يقوده الاحتلال الأميركي، وأهمية زيادة التنسيق وتسريع وتوسيع العمليات الأمنية والعسكرية للحد من قدرة التنظيم على النهوض.

من جهة ثانية كذبت وكالة «هاوار» الكردية أن وفداً حكومياً من كتائوليا قام بالدخول بشكل غير مشروع إلى مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية»، حيث أطلعته الأخيرة على الهجمات والتهديدات التي تتعرض لها من الاحتلال التركي.

ويتألف الوفد حسب الوكالة من عضوي برلمان كتالونيا روسن وافنتسيريغ، ومبارك بارباسيل، والناشطة الحقوقية والاجتماعية لارا كوستافيدا.

واستقبر الوفد عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها مناطق شمال وشرق سورية، وخاصة مدينة عين العرب التي تتعرض بشكل شبه يومي لهجمات جيش الاحتلال التركي.

وفي خطوة تخالف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اعترف البرلمان الكتالوني، في تشرين الثاني ٢٠٢١ بما تسمى «الإدارة الذاتية» كيان سياسي، بموافقة ثمانين برلمانياً من أصل ١٢٩.

ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية الخاضعة لسيطرة ميليشيات «قسد» أعلنت أنه لا توجد حالياً مفاوضات مع الحكومة السورية (عن الانترنت – أرشيف)

وكالات

دخول وفد فرنسي إلى سورية بشكل غير مشروع انتهاك للقوانين والأعراف الدولية

دمشق: مكافحة الإرهاب بالتعاون مع الدولة وليس مع تنظيمات انفصالية

أدانت سورية بأشد العبارات أمس قيام وفد من وزارة الخارجية الفرنسية بالدخول بشكل غير مشروع إلى الأراضي السورية، وشددت على أن مكافحة الإرهاب تكون بالتعاون مع الدولة السورية وليس بالتعاون مع التنظيمات الانفصالية.

ونقلت وكالة «سانا» عن مصدر رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين: «إن الجمهورية العربية السورية تدين بأشد العبارات قيام وفد من وزارة الخارجية الفرنسية بالدخول بشكل غير مشروع إلى الأراضي السورية في انتهاك سافر لأبسط القوانين والأعراف الدولية، والتي تتشدق الدبلوماسية الفرنسية بها في الكثير من سياساتها».

وأكد المصدر أن لقاء الوفد التنظيمات الانفصالية الانعزالية يشكل انتهاكاً سافراً لسيادة ووحدة الأراضي السورية، ويظهر مجدداً الدور التخريبي والعداء الفرنسي المستحكم لسورية، وشراكة فرنسا الكاملة في العدوان على سورية، من خلال دعمها المجموعات الإرهابية والميليشيات الانفصالية.

وفد فرنسي برئاسة رئيس مركز الأزمات والطوارئ في الخارجية الفرنسية ستيفان رومانيه يدخل بشكل غير مشروع إلى شمال سورية (عن الانترنت)

وأضاف: «سورية تذكر الحكومة الفرنسية بأن مكافحة الإرهاب تكون بالتعاون مع الدولة السورية التي واجهت هذا الإرهاب، وليس بالتعاون مع التنظيمات الانفصالية التي شكلت غطاء للحكومة الفرنسية، ويجمعها معها هدف واحد هو العداء لسورية وشعبها وانتهاك سيادتها، والمس بوحدة أراضيها».

وشدد على أن سورية تطالب المجتمع الدولي بإدانة هذه السلوكيات الرعناء الحكومة الفرنسية، ومطالبتها باحترام الشرعية والقوانين الدولية والابتعاد إلى مشكلاتها الداخلية التي عاشت حديث العالم أجمع مؤخراً، وخاصة تجذر السلوكيات العنصرية في أجهزتها والتي هي وليدة التفكير الاستعماري المتأصل في البيئة، وعقدة فقدان الوزن من خلال التبعية العمياء للسياسات الأميركية.

وقام في الرابع من الشهر الجاري وفد فرنسي برئاسة ستيفان رومانيه رئيس مركز الأزمات والطوارئ في الخارجية الفرنسية بالدخول بشكل غير مشروع إلى شمال سورية والتقى مترعمي ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» وعقد عدة اجتماعات مع مسؤولين في دائرة العلاقات الخارجية فيما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية المرتبطة بالاحتلال الأميركي.

وكالات

دعمت ورحبت بقرار سورية منح الأمم المتحدة إذناً باستخدام معبر باب الهوى لـ٦ أشهر

روسيا: ليس هناك حاجة حقيقية للحفاظ على «آلية عبر الحدود» التعسفية وتوسيعها

أعربت روسيا عن ترحيبها ودعمها لقرار سورية منح الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إذناً باستخدام معبر باب الهوى، لإيصال المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها من المدنيين في شمال غرب سورية، وذلك بالتعاون والتنسيق الكامل معها، ولمدة ستة أشهر بدءاً من الـ١٣ من الشهر الجاري، مؤكدة أن الولايات المتحدة ولحلفاءها هم من أعاقوا قبول مشروع القرار الروسي المقدم إلى مجلس الأمن تحت ذرائع كاذبة تتمثل في عدم كفاية الوقت، ما يدل بوضوح على أنهم لا يهتمون بالمساعدة الإنسانية للسوريين.

وقالت الخارجية الروسية في بيان لها أمس: «تم الإعلان في الـ١٣ من تموز الجاري عن القرار السيادي والطوعي لسورية بالسماح لوكالات الدوليين التزاماتهم وتوفير التمويل المطلوب لأنشطة الأمم المتحدة وبرامجها، بما يتيح تنفيذ المشاريع ليس فقط ضمن خطة الاستجابة الإنسانية الطارئة، بل أيضاً مشاريع التعافي بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة».

وأكدت الخارجية الروسية، ترحيب موسكو ودعمها القرار الطوعي الذي اتخذته سورية، كمتابعة للإجراءات التي أعلنتها في الـ١٣ من أيار الماضي عندما منحت الأمم المتحدة ووكالاتها إذناً باستخدام معبري باب السلامة والراعي الحدوديين، لإيصال المساعدات لمدة ثلاثة أشهر تنتهي في الـ٣ من آب القادم، وقالت: «إننا نعول على أن الأساليب العملية لهذه الأنشطة سياق المشاورات المباشرة مع قيادة الجمهورية العربية السورية».

وأشارت، إلى أن قرار سورية أكد أن تقديم المساعدة للسوريين يجب أن يتم بالتنسيق معها وفق قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني، مشددة على أنه ليس هناك حقاً حاجة حقيقية للحفاظ على «آلية عبر الحدود» التعسفية وتوسيعها، والتي تم إنشاؤها عام ٢٠١٤ كإجراء مؤقت وطارئ.

وأوضحت أن الولايات المتحدة وحلفاءها هم من أعاقوا قبول مشروع القرار الروسي المقدّم إلى مجلس الأمن تحت ذرائع كاذبة تتمثل في عدم كفاية الوقت، ما يدل بوضوح على أنهم لا يهتمون بالمساعدة الإنسانية للسوريين.

والخميس الماضي، منحت سورية الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إذناً باستخدام معبر باب الهوى لإيصال المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها من المدنيين في شمال غرب سورية، وذلك بالتعاون والتنسيق الكامل معها ولمدة ستة أشهر، بعد إخفاق مجلس الأمن خلال جلسته الثلاثاء الماضي بتمديد مفاعيل قراره رقم ٢٦٧٢ حول إيصال المساعدات، حيث عرقل الغرب اعتماد مشروع قرار روسي يمثّل محاولةً صادقةً لتمكين المجلس من الاضطلاع بمسؤولياته للارتقاء بالوضع الإنساني في سورية بشكل حقيقي وفعال، في حين استخدمت روسيا حق النقض «الفيتو» ضد مشروع قرار غربي ينتهك سيادة سورية بحجة إيصال المساعدات عبر الحدود.

جاء ذلك، في حين بحث نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وإفريقيا ميخائيل بوغدانوف، مع السفير العراقي لدى روسيا قحطان الجنابي، الأوضاع في الشرق الأوسط، مع التركيز على الوضع في سورية، وذلك حسبما ذكرت الخارجية الروسية في بيان نقلته وكالة «تاس» الروسية.

وذكر البيان أن اللقاء بين بوغدانوف والجنابي تم بمبادرة من الأخير وقال: «جرى تبادل للآراء حول الوضع الراهن في الشرق الأوسط، مع التركيز على الوضع في سورية وما حولها، بما في ذلك مراعاة وضع العراق كمراقب في عملية أستانا».

وكالات

أوساط حكومية لبنانية أكدت أن تنحي بوحبيب لن يؤثر في خطة إعادة النازحين السوريين

شرف الدين: لن أتساهل في متابعة الملف والرد على «الأوروبي» بالعودة الآمنة لا الطوعية

وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٦ / ١٨٢، وذلك بحسب ما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء.

وأشارت الوزارة، إلى أن قرار سورية تضمّن ضرورة عدم تواصل الأمم المتحدة وممثليها وطواقمها مع التنظيمات الإرهابية التي تسيطر على إدلب، والمدرجة على قائمة مجلس الأمن الدولي للكيانات الإرهابية، كما تم تأكيد وجوب السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري اللذين نهب الإرهابيون مكاتبهما وأرضهما ومعداتهما على ترك عملهم، بالإشراف على تسهيل وتوزيع المساعدات الإنسانية في مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية، إضافة إلى التركيز على ضرورة تنفيذ المانحين الدوليين التزاماتهم وتوفير التمويل المطلوب لأنشطة الأمم المتحدة وبرامجها، بما يتيح تنفيذ المشاريع ليس فقط ضمن خطة الاستجابة الإنسانية الطارئة، بل أيضاً مشاريع التعافي بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأكدت الخارجية الروسية، ترحيب موسكو ودعمها القرار الطوعي الذي اتخذته سورية، كمتابعة للإجراءات التي أعلنتها في الـ١٣ من أيار الماضي عندما منحت الأمم المتحدة ووكالاتها إذناً باستخدام معبري باب السلامة والراعي لمدة ثلاثة أشهر تنتهي في الـ٣ من آب القادم، وقالت: «إننا نعول على أن الأساليب العملية لهذه الأنشطة سياق المشاورات المباشرة مع قيادة الجمهورية العربية السورية».

وأشارت، إلى أن قرار سورية أكد أن تقديم المساعدة للسوريين يجب أن يتم بالتنسيق معها وفق قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني، مشددة على أنه ليس هناك حقاً حاجة حقيقية للحفاظ على «آلية عبر الحدود» التعسفية وتوسيعها، والتي تم إنشاؤها عام ٢٠١٤ كإجراء مؤقت وطارئ.

وأوضحت أن الولايات المتحدة وحلفاءها هم من أعاقوا قبول مشروع القرار الروسي المقدّم إلى مجلس الأمن تحت ذرائع كاذبة تتمثل في عدم كفاية الوقت، ما يدل بوضوح على أنهم لا يهتمون بالمساعدة الإنسانية للسوريين.

والخميس الماضي، منحت سورية الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إذناً باستخدام معبر باب الهوى لإيصال المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها من المدنيين في شمال غرب سورية، وذلك بالتعاون والتنسيق الكامل معها ولمدة ستة أشهر، بعد إخفاق مجلس الأمن خلال جلسته الثلاثاء الماضي بتمديد مفاعيل قراره رقم ٢٦٧٢ حول إيصال المساعدات، حيث عرقل الغرب اعتماد مشروع قرار روسي يمثّل محاولةً صادقةً لتمكين المجلس من الاضطلاع بمسؤولياته للارتقاء بالوضع الإنساني في سورية بشكل حقيقي وفعال، في حين استخدمت روسيا حق النقض «الفيتو» ضد مشروع قرار غربي ينتهك سيادة سورية بحجة إيصال المساعدات عبر الحدود.

جاء ذلك، في حين بحث نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وإفريقيا ميخائيل بوغدانوف، مع السفير العراقي لدى روسيا قحطان الجنابي، الأوضاع في الشرق الأوسط، مع التركيز على الوضع في سورية، وذلك حسبما ذكرت الخارجية الروسية في بيان نقلته وكالة «تاس» الروسية.

وذكر البيان أن اللقاء بين بوغدانوف والجنابي تم بمبادرة من الأخير وقال: «جرى تبادل للآراء حول الوضع الراهن في الشرق الأوسط، مع التركيز على الوضع في سورية وما حولها، بما في ذلك مراعاة وضع العراق كمراقب في عملية أستانا».

وكالات

مخيم للاجئين السوريين في البقاع اللبنانية (عن الانترنت – أرشيف)

في وقت أعلنت فيه أوساط حكومية لبنانية أن تنحي وزير الخارجية عبد الله بوحبيب عن ترؤس الوفد الوزاري لزيارة دمشق لبحث ملف النازحين السوريين في لبنان، لن يؤثر على خطة إعادتهم، أكد وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال عصام شرف الدين أن لديه أسما